الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2-
- كلية الحقوق و العلوم السياسية
- مخبر تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون E1871300
-وحدة البحثPRFU:" مواجهة الجريمة الالكترونية في القانون الدولي والوطني.

ينظمون

ملتقى وطني

(حضوري/عن بعد) بعنوان:

مستقبل العدالة الجنائية الدولية ،بين هاجس الإخفاق ورهان التفعيل

يوم: 2024/06/06

بقاعة المكتبة لكلية الحقوق والعلوم الساسية

*ضوابط وشروط المشاركة

-المشاركة في الملتقى مفتوحة لكل من الأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه،المحامين والحقوقيين وممثلي جمعيات حقوق الإنسان ،وكل مهتم بشأن العدالة الجنائية الدولية.

-أن يتمتع البحث بالجودة والأصالة وأن لا يكون قد سبق نشره أو تقديمه في تظاهرة علمية أو أن يكون جزء من بحث علمي (رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه)

-أن يكون موضوع البحث ضمن محاور الملتقى ،وإنجاز العمل يكون بصفة فردية أو ثنائية.

- تكتب المداخلات باللغة العربية بخط Traditionnel Arabicحجم 16،وباللغة الأجنبية بخط Time new

* موضوع الملتقى

إن العدالة قيمةٌ أساسية من قيم البشرية، ولها وجود في جميع الثقافات والحضارات والنظم القانونية، و تمثل ركناً أساسيًا من أركان التنمية وحقوق الإنسان.

ويشهد تاريخ العدالة الجنائية الدولية الحديث والمعاصر فشل كبير ،ولأسباب مختلفة ، في تعقب و متابعة كثير من مترتكبي الجرائم الدولية،رغم المحاولات التي أسفر عنها إنشاء العديد من المحاكم عبر محطاتها التاريخية والتي شكلت المحكمة الجنائية الدولية أبرز محطاتها .

وهذا راجع في أصله ، كما يراه البعض، إلى الطبيعة التعاهدية لنظام المحكمة وما نتج عنه من تناقضات وثغرات قانونية ،أو ناتج عن المواقف المناهضة لبعض الدول، خصوصا الدول العظمى، حيال هذه المحكمة.

وترتكب حاليا،كما حصل في السابق وبشكل متكرر، اعتداءات جسيمة تقع على مصالح جوهرية للمجتمع الدولي يهتم القانون الدولي الجنائي بحمايتها، إذ تشكل في الوقت نفسه مساسا خطيرا بسلم البشرية وأمنها ،عن طريق جرائم مروعة تشكل إنتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بمختلف صورها وأشكالها.لهذا كان من الضروري أن تتم متابعة مرتكبي هذه الجرائم الدولية. لكن الإرادة القوية وتزايد الوعي العام بضرورة حماية الحقوق الجوهرية المشتركة بين الناس تقتضي وجود آليات قوية ومستقلة هدفها تحقيق العدالة الجنائية الدولية ،تكريسا للأمن والسلام الدوليين. لقد شكلت الأحداث الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة انتكاسة جديدة لمفاهيم العدالة الجنائية الدولية واستباحة مفرطة لمبادئ وقواعد القانون الدولي الجنائي. وأصبح المعنى العميق للعدالة الجنائية الدولية مفقودًا في بعض الأحيان، أو إنه قريب على ما يبدو من الموت في أحيان أخرى.

ولسوء الحظ، من الواضح أن عالمنا لا يسير في غايات العدالة .ليس فقط أن الإفلات من العقاب هو الذي يستمر ولكنه ينتشر بفضل السياق الجيوسياسي الذي يهمش المحكمة الجنائية الدولية ويغذي مناخا من الخارج والداخل يسوده عدم الشعور بالعدالة ويخلق أزمة عميقة ودائمة.

إن الأمر لا يزال نظريًا للغاية ويُكافح من أجل ترجمته إلى تدابير ملموسة، وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب . هنا أيضا، ورغم القليل من النتائج الملموسة ،لكن الرغبة في العمل على عدة جبهات لمواجهة تزايد هذه الانتهاكات تبقى حاضرة.

*إشكالية الملتقى

إن المتأمل في واقع العدالة الجنائية الدولية والتي تجسدها حاليا وبالدرجة الأولى المحكمة الجنائية الدولية ،قد تراوده الشكوك حول مدى فعالية هذه المحكمة وقدرتها على فرض واجب الاحترام لحقوق الإنسان بصفة عامة وتكريس مفهوم العدالة الجنائية الدولية بشكل خاص. ورغم أن المحكمة جاءت لتعكس إرادة البشرية وجديتها في إيجاد آلية تأخذ بالدرجة الأولى بالمعايير القانونية والأخلاقية بعيدا عن المعايير السياسية ،وينعقد لها الاختصاص بملاحقة وتعقب مرتكبي الجرائم الدولية أينما كانوا ومهما كانت مراكزهم

* محاور الملتقى

المحور الأول /مفاهيم عامة عن العدالة الجنائية

- المحاولات المتعثرة لإنشاء المحاكم الجنائية الدولية.
- الجرائم الدولية :جريمة الإبادة الجماعية، جرائم الحرب،الجرائم ضد الإنسانية،جريمة العدوان.
- مكانة وأهمية المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الجنائية الخاصة في القضاء الدولي الجنائي.
- مبدأ التكامل في إطار محاكمة الجرائم الدولية أمام المحاكم الوطنية.
-العدالة الجنائية وأبعادها المحلية والدولية.
- دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع / ومن أجل ضحايا العنف زمن الحرب.
- الدور التاريخي لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها.

المحور الثاني / العوائق القانونية والسياسية التي تحول دون متابعة الجرائم الدولية

-أثر الحصانات على متابعة الجرائم الدولية
- تاريخ و أنواع الحصانات في القانون الدولي العام.
- تراجع مبدأ الدفع بالحصانات ،وعدم التذرع بها أمام المحاكم الجنائية الدولية.
- تطبيقات ونماذج تتعلق باستبعاد الحصانات تكريسا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- مسألة العفو والتقادم في الجرائم الدولية.
- تسييس المحاكمات ومحاولة التأثير على استقلالية المحكمة الجنائية ونزاهتها.

المحور الثالث/ الآليات الإجرائية في تحريك الدعاوى والمتابعة وإنفاذ العقوبات

- دور المدعي العام ومركزه القانوني في المحكمة الجنائية الدولية .
- طبيعة علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية ،ومختلف الشواغل والإشكالات الناجمة عن هذه العلاقة.
-الشروط المسبقة لممارسة الاختصاص على الجرائم الدولية.
- إشكالات تعويض الضحايا وجبر ضررهم ،وإنفاذ العقوبات في حق الجناة.

المحور الرابع /نماذج لحالات(جرائم) عرضت أو يصلح عرضها على المحكمة الجنائية الدولية

- الاستعمال غير المشروع للقوة،وانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (الأحداث الدامية في قطاع غزّة بفلسطين المحتلة ،غزو روسيا لأوكرانيا،تواجد القوات الأجنبية بسوريا ،تواجد القوات الأجنبية بليبيا).
- الجرائم المرتكبة بسبب الحروب الداخلية (حالة سوريا ،

Roman حجم 14.

- ألا يتجاوز البحث 18 صفحة وألا يقل عن 13صفحة، بما في ذلك الملخص وقائمة المراجع.ويكون التهميش آخر كل صفحة ،مع مراعاة المنهجية العلمية ،والتوثيق يكون حسب الأعراف الأكاديمية.
- تنشر أشغال الملتقى في شكل مسطرة إجرائية ذات ترقيم .

الهيئات المشرفة على الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى:

الأستاذ الدكتور:

الخير قشي-مدير جامعة سطيف2-

المشرف العام للتظاهرة:

الأستاذ الدكتور: محمد بن أعراب

–عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية -

رئيس الملتقى:

د/ محمد بوزيدي شيطر

نائب رئيس الملتقى

د/واسع حورية

رئيس اللجنة العلمية:

د/ شيطر محمد بوزيدي

نائب رئيس اللجنة العلمية

د/سعداوي كمال

رئيس اللجنة التنظيمية

د/ رمازنية سفيان

المنسق العام للملتقى

د/قردوح رضا

ورتبهم السياسية والعسكرية.

وبالرغم من كل هذه الآمال المعلقة ،إلاّ أن دائرة الانتهاكات لقواعد القانون الدولي الجنائي تتسع يوما بعد يوم ،ولازالت الانتهاكات مستمرة من قبل العديد من الدول ،حتى من تلك الدول العظمى ورائدة الحضارة المدنية وراعية حقوق الإنسان .

على مبنى ممّا سبق ،يمكن تصور الإشكالية التي يطرحها الموضوع كالآتي:هل سيكون ممكنا ،وفي الظروف الراهنة، تحقيق عدالة جنائية شاملة ،وما هي أهم البدائل والحلول المقترحة لتجاوز معوقات تحقيق عدالة جنائية دولية؟

*أهـــداف الملتقى

- الوقوف على مستوى فعالية العدالة الجنائية الدولية ،ومدى قدرتها على تجاوز عقبات المتابعة والملاحقة .
- إن دراسة قواعد العدالة الجنائية الدولية ،تتسم ببعض الصعوبات إذا ما درست مفصولة عن خلفياتها الواقعية،لذا وجب البحث في حالات وقعت وكشفت عنها وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.
- اكتشاف الصلات القوية والروابط المتينة بين والعدالة، وتحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار والكرامة الإنسانية.
- خلق ثقافة، و بالأدوات المتاحة على المستويين الوطني والدولي، يكون للمجتمعات فيها الوسائل الضرورية ، لاكتشاف أبشع الجرائم التي تستدعي تسليط الضوء عليها وقمعها والمعاقبة عليها.
- تقييم حصيلة عمل المحكمة الجنائية الدولية بعد أكثر من عقدين من تاريخ إنشائها والوقوف على أهم انجازات وإخفاقات المحكمة .

ليبيا،السودان...)

المحور الخامس/ آفاق ومستقبل العدالة الجنائية الدولية

- مصير العدالة الانتقالية في بؤر التوتر المختلفة ومناطق الصراع التي تشهد انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان...، وسبل تيسير الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية...
- تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب و تفعيل آليات التصدي للجريمة الدولية
- الدور المتطور للمنظمات غير الحكومية في تعزيز قيم العدالة الجنائية الدولية
- توسيع دائرة الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في مقابل إحجام العديد من الدول.

تواريخ مهمة

آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة مرفقة باستمارة المشاركة :2024/06/01

آخر أجل للرد على أصحاب المداخلات المقبولة:2024/06/03

تاريخ انعقاد الملتقى :2024/06/06

مكان انعقاد الملتقى:جامعة سطيف 2 – كلية الحقوق والعلوم السياسية -

ترسل الأوراق البحثية كاملة البريد الالكتروني:

chitermohamedbouzidi@gmail.com

للمزيد من الاستفسارات يرجى الاتصال بالرقم التالي

(+213)790355410

استمارة المشاركة

الاسم:..... . اللقب:.....

البلد :..... الجنسية:.....

الرتبة العلمية:.....

التخصص :.....

الوظيفة :.....

المؤسسة المستخدمة :.....

رقم الهاتف:.....

البريد الالكتروني :.....

عنوان محور الدراسة:.....

عنوان الورقة البحثية :.....

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية